



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال ترؤسه الاجتماع النيابي - الحكومي لمناقشة قضية تراجع أسعار النفط

الغانم ترأس اجتماع السلطين لمناقشة انخفاض أسعار النفط واتفق على متابعة أعمالهما في اجتماع لاحق

العبدالله: الحكومة لاتزال في طور دراسة قضية فرض الرسوم القضيبي: أكدنا رفضنا تأثر المواطنين من انخفاض أسعار النفط

شروحا أسباب الانخفاض في أسعار النفط وبادلهم النواب بالمساءلة في الاجتماع الحكومي - النيابي المشترك لمناقشة انخفاض أسعار النفط الذي عقد أمس.

وتسارعت القضية مقدم طلب عقد ذلك الاجتماع بقوله: سنعد اجتماعا آخر كي يأتي الوزراء باستيضاحات أكثر للنواب حول الحلول وما أثر انخفاض أسعار النفط على الميزانية وخطط التنمية وما دور الحكومة في سد العجز بالموازنة. وقال: لم نتلمس تفسير حكومي فعلي في الدور المطلوب منها، لكن بعض الأرقام والمعلومات لم تكن في وضوح تام، لذا طلبنا المزيد من التوضيح في اجتماع مقبل نتمنى عقده في أقرب وقت ممكن.

واجاب القضيبي على أسئلة الصحافيين بقوله: نحن نؤيد اكدنا على رفضنا ان يتأثر المواطنون من ناحية انخفاض الاسعار، ولابد على الحكومة ان تعمل على تقديم بدائل اخرى لسد هذه الفجوة، مشيرا الى ان الحكومة حتى اللحظة لم تتقدم بتقديرات لمصروفات الموازنة المقبلة.



د.علي العمير خلال الاجتماع

وحول احالة استجواب المدعج للدستورية او التشريعية، رد قائلاً: لم اسمعه الا من خلال بعض وسائل التواصل الاجتماعي ولا استطيع التعليق على شيء لم يرد بشكل رسمي ولم يرد على لسان الوزير او الفريق القانوني او النواب. من جانبه، اكد النائب احمد القضيبي ان وزراء الحكومة

بالميزانية لتقليل الهدر، وما نعنيه هو الصرف غير المبرر. مثلاً سترجع المخصصات التي يتقاضاها القبايدون في المهمات، واننا لا ندعو للمهلع واننا لم نصل الى مرحلة اللاعودة، والتخطيط في هذا الشأن ولم ن فكر في قضية الضرائب حتى الآن، وما نتحدث عنه هو اعادة البدائل للتعامل مع مثل هذه الامور.



الغانم وعدنان عبدالصمد وحمود الحمدان

العامة والنواب تقدموا بعدد من الطلبات وستوافيهم بلقاء لاحق، وكما يعلم الجميع الرسوم تعتبر احد الدخول للحكومات، ولكن في الكويت لا زلنا ندرس آلية هذا الامر والدستور واضح في هذا الشأن ولم ن فكر في قضية الضرائب حتى الآن، وما نتحدث عنه هو اعادة توزيع ادوات الصرف الواردة

الشعب للتأكد من استمرار العيش الكريم وعدم تأثر اصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة من اي اجراء يتخذ. وحول فرض رسوم حكومية، قال العبدالله ان الحكومة عرضت في بيان مرئي امام الحضور اسباب تراجع اسعار النفط وانعكاسها على الميزانية

الكويت ضمن اوبك اقل من 8٪، اما العوامل السياسية فالسياسة تسحب الاقتصاد والاقتصاد يؤثر عليها واسعار النفط تتأثر بعدد من العوامل، سواء سياسية او العرض والطلب او السيولة وغيرها، ولكن علينا ان نكون مؤمنين بقدرتنا السوق على التغلب على المشاكل، والحكومة ستقوم بمسؤولياتها تجاه

سامح عبدالحفيظ - سلطان العبدان عقد امس اجتماع مشترك بين المجلس والحكومة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تم خلاله مناقشة قضية انخفاض اسعار النفط وتأثيرها على البلاد، وحضر الاجتماع كل من وزير المالية انس الصالح ووزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله وعدد من الاعضاء.

في هذا الاطار، قال الشيخ محمد العبدالله ان الاجتماع هو لمناقشة سياسية الحكومة في انخفاض اسعار النفط وقدمنا ما لدينا من معلومات واحصائيات وبيانات في هذا الشأن، وتم الاتفاق على استئناف اللقاء في اجتماعات اخرى في الاسابيع المقبلة للرد على استفسارات النواب وتقديم مرئياتنا حولها. ويسؤاله عن العوامل السياسية المحيطة بالمنطقة واثرها على انخفاض سعر النفط، قال العبدالله: نصيب حصة اوبك مجتمعة من قيمة الانتاج اليومي تقارب 30٪ من سوق النفط العالمي وحصة



احمد لاري وم.عادل الخرافي ود.عبدالحاميد دشقي وحمود الحمدان



د.علي العمير وبعض القياديين اثناء الاجتماع

الصالح يقدم تعديلات لقانون استقدام العمالة أبرزها إلزام الخادم بالعمل ثلاث سنوات لدى الكفيل

ودعا الصالح الى ضرورة حفظ حقوق الخدم وانصاف من جاءوا الى الكويت من اجل تحسين اوضاعهم المعيشية، ولذلك وضعت تعديلا يمنح بموجبها الخادم مكافأة نهاية الخدمة، فيعيد انتهاء العقد والمحدد بثلاث سنوات يمنح الخادم نهاية خدمة قيمتها راتب شهري كامل. وأضاف: من ضمن التعديلات التي وضعتها عدم تحويل الخادم الى اي كفيل آخر خلال الثلاث سنوات، فإن وصل الامر الى طريق مسدود بين الخادم والمخدوم يرحل الخادم الى بلده، وذلك منعا للتحايل الذي دأب عليه بعض اصحاب مكاتب الخدم.

وطالب الصالح بتحويل راتب الخادم عن طريق البنك لمن يرغب في ذلك مع اهمية منح شهادة براءة ذمة للخادم عند مغادرته البلاد، مؤكدا ان الشهادة تحفظ حق الخادم وفي الوقت نفسه تحدد من الخلافات التي تنشأ دوما عند مغادرة الخادم.



خليل الصالح

أكد عضو اللجنة الصحية والاجتماعية النائب خليل الصالح ان قانون استقدام العمالة الحالي بحاجة الى تعديل لأنه لم يعد قادرا على إيجاد حل لمشكلات الخدم المترامية. وقال الصالح في تصريح للصحافيين: ساقدم بعض التعديلات على القانون واتسنى مناقشتها في اجتماع اللجنة الصحية الاثنين بعد الغد، موضعا انني اسعى الى وضع حل للمشكلات التي تعترض العلاقة بين جميع الاطراف، لأنهم وصلوا الى مفترق طرق.

أكد إصراره على إقرار إلحاق ضباط الصف الجامعيين بدورة الترقية عسكر: مشروع قانون حكومي بالموافقة على التمديد لجميع العسكريين لسن 60

دورات ترقية لضباط الصف الجامعيين. وقال عسكر في تصريح صحافي: ان عدد ضباط الصف الجامعيين بوزارة الدفاع ليس كبير حيث لا يتجاوز 300 ضابط صف جامعي والبعض تمت احالته للتقاعد والبعض الآخر استقال من الخدمة. وأوضح عسكر ان لجنة الداخلية والدفاع سيقان وافقت على إلحاق ضباط الصف الجامعيين بدورة الترقية وأدرج التقرير على جدول أعمال المجلس إلا ان رئيس اللجنة الحالي سحب التقرير فجأة.

وقال عسكر: اننا نصر على هذا الاقتراح ونصر عليه ونطالب الأخ وزير الدفاع بأخذ رأي النواب بعين الاعتبار والموافقة على إلحاق ضباط الصف الجامعيين بدورات الترقية لرتبة ملازم بالجيش أسوة بأقرانهم في وزارة الداخلية التي نظمت 10



عسكر العنزي

التمديد 5 سنوات
أخرى بموافقة
وزير الدفاع

أكد النائب عسكر العنزي ان مجلس الوزراء أحال الى مجلس الأمة مشروعا بقانون بتعديل المادة 99 من القانون رقم 32 لسنة 1967 بشأن الجيش بما يسمح بالتمديد لجميع العسكريين (الخليجيين وغير محددى الجنسية والجنسيات الأخرى). وقال عسكر في تصريح صحافي: ان التعديل الحكومي ينص على التمديد لجميع العسكريين من ضباط صف وأفراد من عمر 55 الى 60 عاما، وتمديد الخدمة لمدة 5 سنوات أخرى بموافقة وزير الدفاع. وأشار عسكر الى انه سبق وتقديم باقتراح بتعديل المادتين 99 و 108 من قانون الجيش إلا ان الحكومة وافقت على تعديل المادة 99 ليكون التمديد لجميع العسكريين حتى 60 عاما فقط وان يكون التمديد